رهان تعزيز الشمول المالي في اقتصاديات الدول العربية –بين الواقع والمأمول–

The Bet of Strengthening Financial Inclusion in the Economies of Arab Countries - Between Reality and Expectations -

داود غديري[1]، أبو بكر بوسالم[2]

[1] المركز الجامعي لميلة (الجزائر)، مخبر LEZINRU، d.ghediri@centre-univ-mila.dz

[2] المركز الجامعي للبيض (الجزائر)، مخبر LESDEDD، a.boussalem@cu-elbayadh.dz

تاريخ الاستلام :2022/10/16 تاريخ القبول:2022/11/14 تاريخ النشر:2023/01/26

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مكانة الشمول المالي في اقتصاديات الدول العربية وأهميته في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية للأفراد والدولة، وأيضا إبراز أهم التحديات المعرقلة لتعزيزه والآفاق والاستراتيجيات الرامية لدعمه.

وقد خلصت الدراسة إلى أن معدلات الشمول المالي المسجلة ضمن المؤشرات الجزئية في دول الخليج العربي عالية نسبيا ومقبولة إلى حد ما، وتجاري بعض المعدلات المسجلة حتى في بعض الدول المتقدمة، وهذا نقيض المعدلات المسجلة في باقي الدول العربية والتي من بينها الجزائر.

كلمات مفتاحية: شمول مالي، تثقيف مالي، مؤشرات شمول مالي، دول عربية.

تصنيفات JEL: G2، G32، P34.

Abstract :

This study aimed to know the status of financial inclusion in the economies of Arab countries and its importance in achieving economic growth and social welfare for individuals and the state, as well as highlighting the most important challenges hindering its promotion and the most important prospects and strategies to support it.

The study concluded that the rates of financial inclusion recorded within the partial indicators in the Arab Gulf states are relatively high and acceptable to some extent, and some of the rates recorded even in some developed countries are commensurate, and this is in contrast to the rates recorded in other Arab countries, including Algeria.

Keywords: Financial inclusion, Financial literacy, Indicators of financial inclusion, Arab countries.

JEL Classification Codes : G2, G32, P34.

المؤلف المراسل: داود غديري. d.ghediri@centre-univ-mila.dz

1. مقدّمة:

يعد الشمول المالي اليوم محورا هاما من محاور اهتمامات مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والعديد من الحكومات والسلطات وفي مقدمتها المصارف المركزية، فقد ثبت أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي من جهة، والاستقرار المالي ودعم فرص تحقيق التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي من جهة أخرى. فمن الصعب تصور استدامة الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من السكان أو المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي. كذلك، فإن الشمول المالي يعزز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات، وبالتالي تقنين القنوات غير الرسمية.

وقد اعتبرت مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) أن الشمول المالي يقتضي توصيل استخدام الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع (المهمشة والميسورة) بما يخدم احتياجاتهم بالوقت المحدد والسعر المعقول، وبشكل عادل وشفاف، دون إهمال جانب الرقابة والابتكار في المعاملات المالية، والتثقيف المالي لأفراد المجتمع المهمشين بهدف تحقيق الرفاه المالي وتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي لهم.

1.1 إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

ما واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية؟

2.1 فرضيات الدراسة:

ينطلق البحث من فرضيتين رئيسيتين، هما:

- تعاني معظم اقتصاديات الدول العربية من غياب التثقيف المالي وانخفاض الوعي المصرفي لدى شعوبها؛
- تواجه اقتصاديات الدول العربية ضعفا وتفاوتا معتبرا في معدلات الشمول المالي.

3.1 أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى بلوغ الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم الشمول المالي، والركائز الأساسية لدعمه وتعزيزه؛
- تشخيص مستويات الثقافة المالية حول العالم وفي الدول العربية؛
- ضبط الواقع الذي وصل إليه مستوى الشمول المالي في اقتصاديات الدول العربية، وكذا الصعوبات والعراقيل التي تحول دون ذلك، وأهم المساعي والاستراتيجيات الرامية لدعمه.

4.1 منهج وهيكل الدراسة:

بهدف الإجابة على التساؤل المطروح واختبار فرضيات البحث اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة، مستخدمين تحليل التقارير العالمية، العربية، والوطنية التي تتناول الإحصائيات والواقع الذي وصل إليه الشمول المالي. وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية، هي:

- ماهية الشمول المالي.
- الثقافة المالية حول العالم وفي الدول العربية.
- واقع الشمول المالي في الدول العربية.
- تحديات وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

2. ماهية الشمول المالي:

ظهر مصطلح "الشمول المالي Financial Inclusion" (عكس الإقصاء المالي Financial Exclusion الذي هو: "تلك العمليات التي تعمل على منع بعض الفئات الاجتماعية والأفراد من الوصول إلى النظام المالي") (Junaidah, 2016, p. 17) لأول مرة في العام 1993 في دراسة (ليشون وثرفت Leyshon & Thrift) عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناولا فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى

الخدمات المصرفية، ومع بداية سنة 2000 بدأ الاهتمام بصورة فعلية بالشمول المالي من طرف الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية، وقد توج ذلك ولو كان بعد فترة طويلة نسبيا بانعقاد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي بدولة كينيا في عام 2009، ثم عقد بعد ذلك في كل من إندونيسيا، المكسيك، جنوب إفريقيا، ماليزيا، ترينداد وتوباجو، موزمبيق وفيجي، ومصر في عام 2017 (بن موسى، 2018، صفحة 42).

1.2 تعريف الشمول المالي:

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان "تقرير التنمية المالية العالمي Global Financial Development Report" على أنه: "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية" (بن لخضر، 2018، صفحة 106).

كما عرّفت مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه: "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" (بن عيشونة، 2018، صفحة 48).

وعرف (سارما Sarma) الشمول المالي بأنه: "العملية التي تضمن سهولة الوصول وتوافر واستخدام النظام المالي الرسمي لجميع أعضاء الاقتصاد" (Junaidah, 2016, p. 19).

كما عرفه (تشاكرابارتي Chakrabarty) بأنه: "العملية التي تضمن الوصول إلى المنتجات المالية المناسبة والخدمات التي تحتاجها جميع قطاعات المجتمع بما في ذلك الفئات الضعيفة مثل القطاعات الأضعف والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة من قبل الجهات الفاعلة المؤسسية السائدة" (Badar & Shaista, 2017, p. 646).

2.2 أهداف الشمول المالي:

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية من الشمول المالي، حيث ترى

المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والبنك الدولي البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل. وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية (أبو دية، 2016، صفحة 22):

- زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع وذلك من خلال تنمية الثقافة المالية لدى النساء والشباب، والعاطلين عن العمل، وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي؛
- تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية ومصادر التمويل والاستفادة منها؛
- توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات والمنتجات وذلك لحماية لحقوقهم؛
- تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع؛
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاهية الاجتماعية.

3. الثقافة المالية حول العالم وفي الدول العربية:

يربط الشمول المالي والثقافة المالية علاقة وثيقة حيث يشكّل فهم المنتجات والخدمات المصرفية شرطاً أساسياً لتعميمها وحسن استخدامها والاستفادة منها بشكل فعّال، وبالمثل فإن امتلاك حساب مصرفي يعمل كحافز لفهم أفضل للمفاهيم والمبادئ المالية. وعادة ما يرتبط انخفاض معدلات الشمول المالي بتدني مستوى الثقافة المالية، لذلك أصبح التعليم المالي أمراً ضرورياً لتسهيل الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية والتشجيع على استخدامها (اتحاد المصارف العربية، 2017).

1.3 تعريف التثقيف المالي:

عرَّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التثقيف المالي بأنه: "العملية التي يقوم من خلالها المستهلكون والمستثمرون الماليون بتحسين إدراكهم للمنتجات المالية والمفاهيم والمخاطر المالية وذلك من خلال المعلومات والإرشادات، وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعياً بالمخاطر والفرص المالية واتخاذ

قرارات مدروسة ومعرفة إلى أين يذهبون للحصول على مساعدة وذلك لاتخاذ قرارات فعّالة لتحسين أوضاعهم المالية". وعليه فالتثقيف المالي هو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات والمواقف والسلوك الضروري لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد والمجتمع ككل (بن قيدة و بوعافية، 2018، صفحة 100).

2.3 أهمية التثقيف المالي:

في أعقاب الأزمة المالية العالمية، اكتسب التثقيف المالي مكانة بارزة في جداول أعمال الحكومات والهيئات الدولية، وأصبح شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار المالي. وتعكس ثلاثة مبادئ رئيسية أقرّها قادة مجموعة العشرين وهي الإدماج المالي المبتكر (2010)، والحماية المالية للمستهلك (2011)، والاستراتيجيات الوطنية للتعليم المالي (2012) الأهمية المتزايدة لمسألة التوعية المالية والشمول المالي حول العالم. وفي العام 2016، قامت الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي المنبثقة عن مجموعة العشرين بإصدار مبادئ عليا جديدة من أجل تعزيز الإدماج المالي الرقمي، حيث يمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تساعد على الوصول إلى المزيد من الناس بتكاليف أقل –بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية–. وفي هذا السياق، أكّد الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الثقافة المالية هي من مهارات الحياة الأساسية، ويمكن أن تحدث فرقاً حاسماً في حياة الناس وفي فرصهم ونجاحاتهم، وهي حجر الأساس للرفاهية، وريادة الأعمال، والحراك الاجتماعي، والنمو الشامل.

من جهة أخرى، تُمكّن الثقافة المالية الأفراد من إدارة أموالهم واتخاذ قرارات مالية عقلانية وسليمة، فضلاً عن التخطيط والادخار للتقاعد. كما يقوم المستثمر المثقّف مالياً بتنويع استثماراته في قطاعات وصناعات وأسواق مختلفة بهدف تقليل المخاطر (Union of Arab Banks, 2017).

3.3 مكانة التثقيف المالي عالميا وعربيا:

1.3.3 مكانة التثقيف المالي على المستوى العالمي:

أصدرت مؤسسة الخدمات المالية "ستاندرد أند بورز" بالتعاون مع البنك الدولي ومركز "جالوب" للاستطلاعات عام 2015 المؤشر العالمي للمعرفة المالية والذي يقيس مدى إلمام الشعوب بالمفاهيم المالية

الأساسية (أسعار الفائدة، والفائدة المركبة، والتضخم، وتنويع المخاطر)، وقد شمل الاستطلاع أكثر من 150000 شخص في نحو 144 دولة. حيث أن الإلمام بتلك المفاهيم يجعل الشخص أكثر قدرة على كسب الأموال وحسن إدارتها سواء في الاستثمار أو أعمال الخير، ورصد التقرير عدداً من الملاحظات على الصعيدين العالمي والعربي، كما هو مبين في الشكل التالي:

شكل رقم (01): مستوى الثقافة المالية حول العالم.

Source : (S&P Global FinLit Survey, 2015)

تُظهر الدراسة أن 33% من البالغين لديهم معرفة أو ثقافة مالية وفهم للمبادئ الأربعة (أسعار الفائدة، والفائدة المركبة، والتضخم، وتنويع المخاطر)؛ وبعبارة أخرى، فإن حوالي 3.5 مليار شخص، معظمهم في الاقتصاديات النامية تنقصهم المعرفة المالية. وتتفاوت معدلات الثقافة المالية بين الاقتصاديات المتقدمة والناشئة، حيث أن 55% من البالغين في الاقتصاديات المتقدمة الرئيسية (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأميركية) لديهم معرفة مالية، مقابل 28% فقط من البالغين في الاقتصاديات الناشئة الرئيسية أو دول البريكس (البرازيل وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا).

كما تظهر الدراسة أن مستوى الثقافة المالية يزداد مع زيادة مستوى الدخل، حيث ارتفعت نسبة المعرفة المالية بين الأسر الأكثر ثراءً عن نظيرتها بين الأسر الأقل دخلاً في الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة على حد سواء. وأظهرت الدراسة أن 31% من البالغين الذين ينتمون إلى أغنى 60% من الأسر في الاقتصاديات الناشئة الرئيسية لديهم معرفة مالية، مقابل 23% من البالغين الذين ينتمون إلى أفقر 40% من السكان. وتسجّل الاقتصاديات المتقدمة فجوة مشابهة في نسب المعرفة المالية بين الأغنياء والفقراء.

كما تزداد المعرفة المالية مع مستوى التحصيل العلمي، فعلى الصعيد العالمي، تصل الفجوة في نسب المعرفة المالية إلى نحو 15% بين الذين أتموا المرحلة العلمية الابتدائية فقط أو الثانوية أو الجامعية.

وضمن هذا الإطار، أظهرت الدراسة أن الائتمان المصرفي أكثر شيوعاً في الدول المرتفعة الدخل، حيث يعتمد العديد من المقترضين في الدول الناشئة على العائلة والأصدقاء أو الإقراض غير الرسمي. كما يستخدم 51% من البالغين في الاقتصاديات المتقدمة الرئيسية بطاقات ائتمان، مقابل 11% فقط في الاقتصاديات الناشئة (Union of Arab Banks, 2017).

جدول رقم (01): تصنيف دول العالم على مؤشر المعرفة المالية لعام 2015.

الترتيب	الدولة	نسبة البالغين الذين لديهم معرفة مالية (%)
1	النرويج	71
2	الدانمرك	71
3	السويد	71
4	الكيان الصهيوني	68
5	كندا	68
6	المملكة المتحدة	67
7	هولندا	66
8	ألمانيا	66
9	أستراليا	64
10	فنلندا	63

المصدر: (بوابة أرقام العالمية، 2015)

يتضح من الجدول أعلاه أن بلدان الأراضي المنخفضة لأوروبا (النرويج، الدانمرك، السويد) حققوا أعلى الدرجات (71% لكل منهم) على مؤشر المعرفة المالية وفي مقدمتهم النرويج، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تعتبر أغنى دول العالم فإن مواطنيها احتلوا المرتبة الـ 14 على المؤشر (مصر العربية، 2015).

2.3.3 واقع التثقيف المالي في الدول العربية:

بينت إحدى الدراسات للبنك الدولي حول الثقافة المالية للبالغين مستويات متواضعة للثقافة المالية للدول العربية، والجدول الموالي يبين مستويات الثقافة المالية للبالغين في الدول العربية.

جدول رقم (02): تصنيف الدول العربية على مؤشر المعرفة المالية لعام 2015.

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا	نسبة البالغين الذين لديهم معرفة مالية (%)
1	تونس	32	45
2	لبنان	33	44
3	الكويت	37	44
4	البحرين	51	40
5	الإمارات العربية	54	38
6	الجزائر	80	33
7	موريتانيا	-	33
8	السعودية	92	31
9	مصر	-	27
10	العراق	-	27
11	فلسطين	-	25
12	الأردن	122	24
13	السودان	129	21
14	اليمن	144	13

المصدر: بالاعتماد على: (بن قيدة و بوعافية، 2018، صفحة 100) و (بوابة أرقام العالمية، 2015)

يتبين من الجدول أعلاه المستوى الضعيف والمتواضع للتثقيف المالي في الدول العربية، والذي يعتبر ركيزة أساسية للشمول المالي –كما أشرنا سابقا–، وهو ما ينعكس سلبا على تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية باستثناء دول الخليج التي حققت مستويات متوسطة على العموم (فاقت 38%) إضافة إلى لبنان وتونس التي اقتنصت المرتبة الأولى من حيث التثقيف المالي وحققت الصدارة بذلك (بن قيدة و بوعافية، 2018، الصفحات 100-101).

جدول رقم (03): نسبة الثقافة المالية في الدول العربية لعام 2017.

البلد	نسبة الثقافة المالية في الدول العربية (%)								
	حسب الجنسين			حسب أغنى وأفقر الأسر			حسب الفئة العمرية		
	ذكور	إناث	الفجوة بين الجنسين	أغنى 60 % من الأسر	أفقر 40 % من الأسر	الفجوة في الدخل	34-15	54-35	55+
الجزائر	38	28	10	36	29	7	36	24	34
البحرين	41	36	5	42	36	6	39	43	33
مصر	30	25	5	30	23	7	31	23	23
العراق	29	25	4	29	24	5	31	25	13

الأردن	25	22	3	23	24	(1)	28	20	16
الكويت	46	40	6	45	42	3	45	39	48
لبنان	50	39	11	45	44	1	50	40	38
موريتانيا	38	29	9	34	33	1	35	39	19
السعودية	34	28	6	35	27	8	32	30	30
الصومال	15	15	0	18	11	7	15	18	13
السودان	22	20	2	20	22	(2)	24	19	15
تونس	51	38	13	48	39	9	48	43	39
الإمارات	37	41	(4)	40	36	4	39	38	43
فلسطين	28	21	7	26	23	3	27	22	21
اليمن	18	8	10	17	7	10	16	10	9
المتوسط	**33.5**	**27.7**	**5.8**	**32.5**	**28**	**4.5**	**33.1**	**28.9**	**26.3**

Source : (Union of Arab Banks, 2017) & (Arab Monetary Fund)

من الجدول أعلاه يتضح ما يلي (Union of Arab Banks, 2017):

- معاناة المرأة العربية من إقصاء واضح في التعاملات المصرفية والمالية، تجدر الإشارة إلى الفجوة في نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء في الدول العربية، حيث يبلغ معدل المعرفة المالية 27.7% لدى النساء مقابل 33.5% للرجال.
- يرتفع مستوى الثقافة المالية مع مستوى الدخل في الدول العربية (باستثناء الأردن والسودان). ففي المملكة العربية السعودية مثلا، يمتلك 35% من أغنى 60% من الأسر ثقافة مالية، مقابل 27% من أفقر40% من الأسر.
- بالنسبة للثقافة المالية بحسب الفئات العمرية، فإن نسبة البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و34 عاماً في معظم الدول العربية لديهم معرفة مالية أكثر من الفئات العمرية 35-54 و55+، مما يُشير إلى أن برامج التعليم المالي التي تستهدف الشباب العربي هي وسيلة فعّالة لتعزيز الثقافة المالية.

4. واقع الشمول المالي في الدول العربية:

قبل الخوض في تحليل واقع الشمول المالي في المنطقة العربية وسبل تعزيزه سوف نتكلم أولا عن واقعه على المستوى العالمي وذلك حتى تسهل لنا عملية المقارنة.

1.4 واقع الشمول المالي على المستوى العالمي:

أنشأ البنك الدولي قاعدة بيانات للشمول المالي تتضمن عرض مؤشر الاشتمال المالي العالمي والذي يستخدم لقياس مستوى استخدام الأفراد البالغين للخدمات المالية والمصرفية، حيث يمكن من خلاله إجراء مقارنات دولية وإقليمية (عريف، 2018، صفحة 94).

1.1.4 مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات رسمية في مؤسسات مالية رسمية:

تظهر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أن 515 مليون بالغ في مختلف أنحاء العالم قد فتحوا حسابات إما في مؤسسات مالية أو من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في الفترة بين عامي 2014 و2017 (World Bank Group, 2018, p. 2)، والخريطة التالية تبين توزيع نسبة البالغين ممن لديهم حسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية على المستوى العالمي.

شكل رقم (02): نسبة البالغين ممن لديهم حسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية في العالم لسنة 2017.

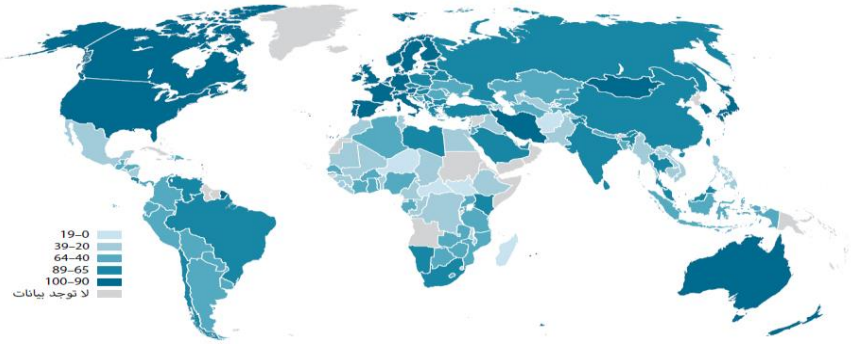

Source : (World Bank Group, 2018, p. 3)

ولا تزال المنطقة العربية تسجل أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، حيث يمتلك نحو 37.2% فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية، أي حوالي 160 مليون شخص عربي أو 62.8% من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية والتمويلية الرسمية. كما هو مبين في الشكل التالي:

شكل رقم (03): مقارنة إقليمية –ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاما.

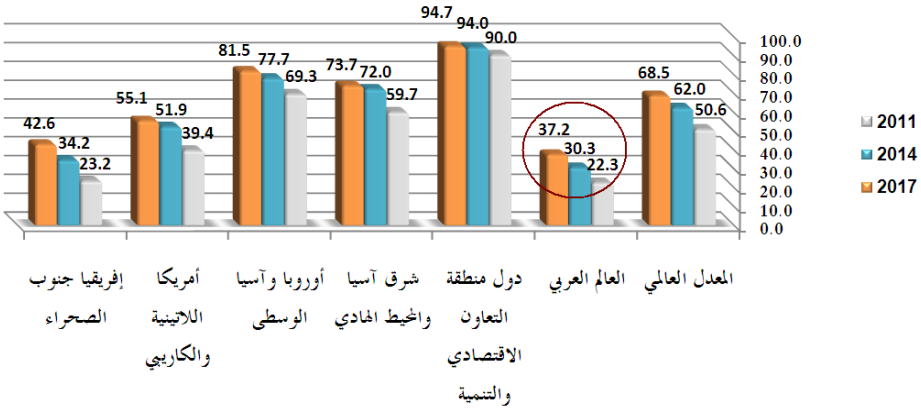

المصدر: (اتحاد المصارف العربية، 2019، صفحة 11)

كما لا تزال المرأة العربية تعاني من إقصاء واضح في التعاملات المصرفية والمالية، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة الشمول المالي لدى النساء من 13.8% عام 2011 لا يزال يمتلك نحو 25.6% فقط من النساء حسابات مصرفية (وهي أدنى نسبة عالميا)، مقابل 48.3% من الرجال. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (04): ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاما: ذكور وإناث.

	الإناث			الذكور		
	2011	2014	2017	2011	2014	2017
المعدل العالمي	46.6	58.5	64.8	54.7	65.6	72.3
العالم العربي	13.8	22.1	25.6	30.4	37.8	48.3
دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية	88.4	93.8	94.1	91.8	94.3	95.3
شرق آسيا والمحيط الهادي	57.5	70.3	71.5	62.2	73.7	75.9
أوروبا وآسيا الوسطى	66.4	76.1	79.4	72.6	79.5	83.7
أمريكا اللاتينية والكاريبي	35.0	49.1	52.0	44.1	54.9	58.6
إفريقيا جنوب الصحراء	20.8	29.9	36.9	25.8	38.6	48.4

المصدر: (اتحاد المصارف العربية، 2019، صفحة 11)

ويُعد التركيز على المرأة أمرًا أساسيًا لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فعلى الرغم من أن 64.8 % من النساء لديهن الآن حسابات مصرفية عالميا، وهو ما يزيد عن 58.5 % عما كان عليه الأمر في عام 2014، لا يزال نوع الجنس السبب في فجوة تبلغ 9 نقاط مئوية في البلدان النامية. ولا تزال

تلك البلدان التي كان لديها فجوة بين الجنسين في عام 2011 عندما أطلق المؤشر العالمي للشمول المالي، تعاني هذه الحالة حتى اليوم وهي فجوة متسعة للغاية في جنوب آسيا (البنك الدولي، 2018):

شكل رقم (04): الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات المالية في العالم سنة 2017.

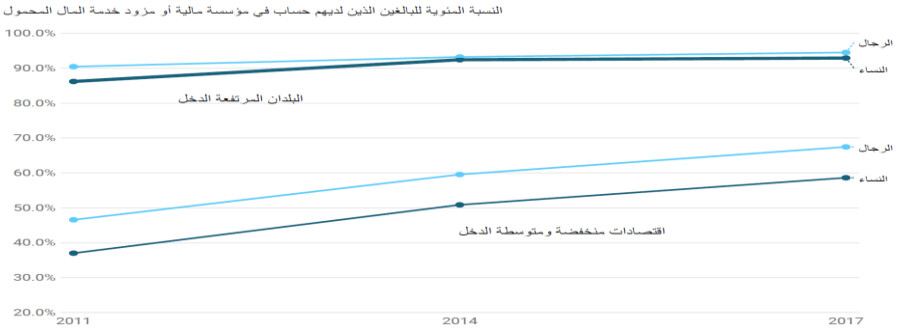

Source : (World Bank Group, 2018, p. 4)

2.1.4 مؤشر المدفوعات الرقمية عبر الهاتف أو الانترنيت:

يعزى الجانب الأكبر من التحسن في الشمول المالي على مستوى العالم إلى تطور الحلول الرقمية والتوسع في الدفع عبر الهاتف وشبكة الانترنيت، فقد أفاد عالميا أن 52.3% من البالغين بأنهم استخدموا حساباتهم مرة واحدة على الأقل في إرسال أو استلام مدفوعات رقمية خلال عام 2017. وفي البلدان مرتفعة الدخل بلغت النسبة 91% من البالغين (97% من مالكي الحسابات) مقابل 44% من البالغين (70% من مالكي الحسابات) في البلدان النامية (World Bank Group, 2018, p. 7).

كما هو موضح في الرسم البياني التالي:

شكل رقم (05): نسبة الأفراد المالكين لحساب مصرفي يستخدمونه في المدفوعات الرقمية لسنتي 2014 و2017.

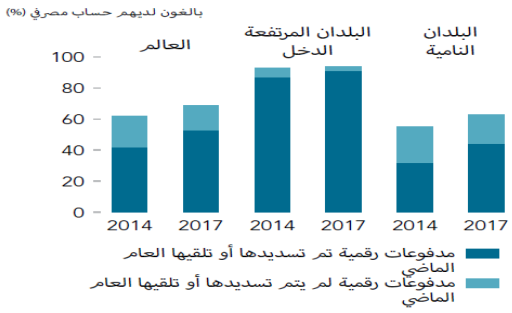

Source : (World Bank Group, 2018, p. 7)

أما في العالم العربي ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بإجراء عمليات المدفوعات الرقمية (إما الدفع أو الاستلام) من 20% عام 2014 إلى نحو 26% عام 2017، إلا أن هذه النسبة تبقى الأدنى عالميا، كما هو موضح في الرسم البياني التالي:

شكل رقم (06): مقارنة إقليمية–نسبة البالغين الذين قاموا بإجراء عمليات مدفوعات رقمية (دفع أو استلام) في العام 2017.

المصدر: (اتحاد المصارف العربية، 2019، صفحة 17)

وتظهر بيانات البنك الدولي أن 15.2% من البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية في العالم العربي استخدموا الهاتف المحمول أو الانترنيت للولوج إلى حساباتهم المصرفية عام 2017، وهذه النسب هي الأدنى على الصعيد العالمي. في المقابل تسجل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية النسبة الأعلى عالميا (56.5%) (اتحاد المصارف العربية، 2019، ص 18). كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (07): مقارنة إقليمية–نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنيت للولوج إلى حساب مصرفي لسنة 2017.

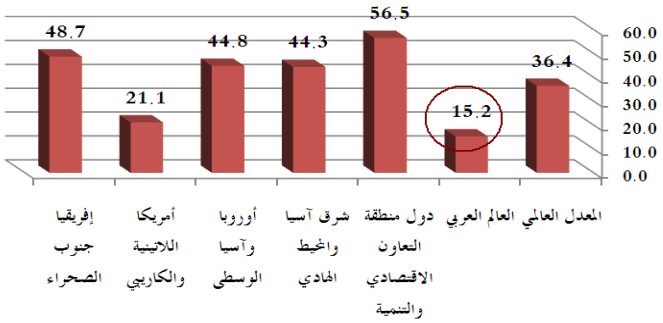

Source : (World Bank Group, 2018)

3.1.4 مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية:

أفاد نحو نصف البالغين في مختلف أنحاء العالم بأنهم اقترضوا أموالا عام 2017 من المؤسسات المالية الرسمية، وكانت النسبة الأكبر في البلدان المرتفعة الدخل، حيث يعتمد المقترضين على الائتمان المقدم من مؤسسة مالية رسمية أو من خلال بطاقة الائتمان، وعلى العكس من ذلك يلجأ المقترضون في البلدان النامية على الأرجح إلى الأسر أو الأصدقاء (World Bank Group, 2018, p. 9).

شكل رقم (08): نسبة الأفراد الذين يقترضون من المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاما.

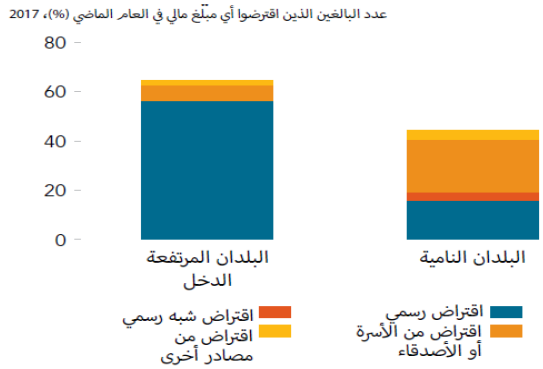

Source : (World Bank Group, 2018, p. 10)

وتأتي المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة عالميا من حيث الاقتراض من المؤسسات المالية، فعلى الرغم من أن 39% من البالغين في الدول العربية حصلوا على قروض فإن 8% منهم فقط اقترضوا من مؤسسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقة ائتمان، مقابل معدل عالمي بلغ 22.5%. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية قد انخفضت في العالم العربي مقارنة بالعام 2014، على الرغم من جهود المصارف والبنوك المركزية العربي لتحفيز الإقراض المصرفي خصوصا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (اتحاد المصارف العربية، 2019، صفحة 14).

شكل رقم (09): مقارنة إقليمية –الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقة الائتمان كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاما.

المصدر: (اتحاد المصارف العربية، 2019، صفحة 14)

4.1.4 مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية:

أفاد نحو نصف البالغين في مختلف أنحاء العالم بأنهم ادخروا بعض الأموال عام 2017، حيث أنه في البلدان مرتفعة الدخل أفاد 71% بأنهم قاموا بالادخار مقابل 43% في البلدان النامية. ويدخر الناس الأموال بطرق مختلفة، فالكثيرون يدخرون بالطرق الرسمية من خلال استخدام حساب في مؤسسة مالية كما ي البلدان مرتفعة الدخل حيث يستخدم أكثر من ثلاثة أرباع المدخرين (55% من مجموع البالغين) هذه الطريقة في الادخار، وأما في البلدان النامية يستخدم ما يقل قليلا عن نصف المدخرين (21% من مجموع البالغين) هذه الطريقة (World Bank Group, 2018, p. 8).

شكل رقم (10): نسبة الأفراد الذين يدخرون أموالهم في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاما.

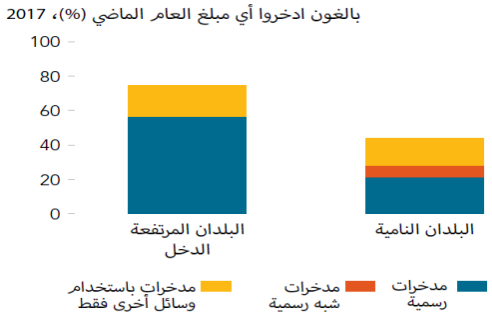

Source : (World Bank Group, 2018, p. 9)

2.4 تحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية:

تعتبر الدول العربية من بين الدول التي تتمتع بمعدلات شمول مالي ضعيفة إلى مرتفعة على العموم تتراوح ما بين 6.5% و83% حسب دراسات البنك الدولي، وبما أن مجال هذه النسبة واسع فهذا يدفعنا إلى البحث عن تطور الشمول المالي في هذه الدول خلال عدة سنوات. وكون البنك الدولي يعتمد في قياس الشمول المالي في الدول على عدة مؤشرات، سوف نقوم أيضا بتحليل المؤشرات الجزئية للشمول المالي، كالآتي:

1.2.4 مؤشر استخدام الحسابات في مؤسسات مالية رسمية في الدول العربية:

والذي يرتكز على مجموعة من الأبعاد أهمها نسبة امتلاك الأفراد البالغين لحسابات رسمية في مؤسسات مالية رسمية، والجدول الموالي يرصد تطور نسبة هذه الحسابات في الدول العربية خلال ثلاث سنوات.

جدول رقم (05): ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاما في الدول العربية. (غ.م: غير متوفر)

الدولة	2011	2014	2017	الدولة	2011	2014	2017
تونس	غ.م	27.4	36.9	مصر	9.7	14.1	32.8
لبنان	37.0	46.9	44.8	العراق	10.6	11.0	22.7
الكويت	86.8	72.9	79.8	فلسطين	19.4	24.2	25.0
البحرين	64.5	81.9	82.6	الأردن	25.5	24.6	42.5
الإمارات العربية	59.7	83.7	88.2	السودان	6.9	15.3	غ.م
الجزائر	33.3	50.5	42.8	اليمن	3.7	6.4	غ.م
موريتانيا	17.5	22.9	20.9	ليبيا	غ.م	غ.م	65.7
السعودية	46.4	69.4	71.7	المغرب	غ.م	غ.م	28.6
سلطنة عمان	73.6	غ.م	غ.م	جزر القمر	21.7	غ.م	غ.م
سوريا	23.3	غ.م	غ.م	جيبوتي	12.3	غ.م	غ.م
قطر	65.9	غ.م	غ.م	الصومال	غ.م	38.7	غ.م

المصدر: (اتحاد المصارف العربية، 2019، صفحة 12)

يتضح من الجدول أعلاه أنه هناك زيادة ملحوظة في ملكية الحسابات في معظم الدول العربية بين عامي 2011 و2017، ولكن بالرغم من ذلك نجد تباينا كبيرا بين الدول. ففي العام 2017 كانت

نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت عند 88.2%، 82.6%، و79.8% على التوالي، في حين لا يتجاوز هذا الرقم 25% في كل من اليمن، وجيبوتي، والسودان، وموريتانيا، وجزر القمر، والعراق، وسوريا.

2.2.4 مؤشر المدفوعات الرقمية عبر الهاتف أو الانترنيت في الدول العربية:

شكل قطاع التكنولوجيا المالية (Fintech) خلال السنوات القليلة الماضية ثورة في مجال الأنظمة المالية العالمية والعربية، حيث بات يلبي الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المختلفة وبطرق متقدمة تنافس إلى حد كبير الخدمات المالية التقليدية من حيث السرعة والتكلفة.

شكل رقم (11): نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنيت للولوج إلى حساب مصرفي في الدول العربية لسنة 2017.

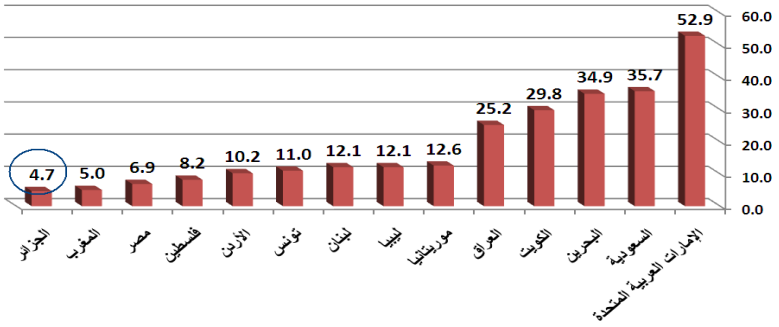

المصدر: (اتحاد المصارف العربية، 2019، صفحة 19)

يتبين من الرسم البياني أعلاه أنه على صعيد الدول العربية استخدم 52.9% من البالغين الذين يملكون حسابا مصرفيا في الإمارات هواتفهم المحمولة أو الانترنيت للولوج إلى حساباتهم المصرفية، وهي أعلى نسبة عربيا، تليها السعودية 35.7%، فالبحرين 34.9%، فالكويت 92.8%، فالعراق 25.2%. في المقابل جاءت مصر 6.9%، والمغرب 5%، والجزائر 4.7% في المراتب الأخيرة عربيا من حيث استخدام الهاتف المحمول أو الانترنيت للولوج إلى الحسابات المصرفية.

جدول رقم (06): نسبة البالغين الذين قاموا بإجراء عمليات مدفوعات رقمية (دفع أو استلام) في عامي 2014 و2017 في الدول العربية.

الدولة	2014	2017	الدولة	2014	2017
تونس	17.0	29.4	**مصر**	7.9	22.8

لبنان	31.9	33.1	العراق	3.8	19.1
الكويت	63.8	74.8	فلسطين	12.1	14.2
البحرين	69.2	77.3	الأردن	13.0	32.5
الإمارات العربية	76.1	84.0	السودان	11.9	-
الجزائر	25.4	26.0	اليمن	2.8	-
موريتانيا	17.3	15.7	ليبيا	-	31.8
السعودية	49.1	61.2	المغرب	-	16.7

المصدر: (اتحاد المصارف العربية، 2019، صفحة 18)

من الجدول أعلاه يتبن لنا من الوهلة الأولى أن دول مجلس التعاون الخليجي تحتل المراتب الأولى في عمليات المدفوعات الرقمية، حيث قام 84% من البالغين في الإمارات العربية المتحدة بعمليات دفع أو استلام أموال عبر الهاتف المحمول أو الانترنيت عام 2017، تليها البحرين 77.3%، فالكويت 74.8%، فالسعودية 61.6%. في المقابل سجل كل من المغرب 16.7%، وموريتانيا 15.7%، وفلسطين 14.2% أدنى النسب عربيا وعالميا.

وتجدر الإشارة إلى الارتفاع الملحوظ في عمليات المدفوعات الرقمية بين عامي 2014 و2017 في كل من العراق ومصر والأردن، حيث ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بإجراء عمليات مدفوعات رقمية منذ عام 2014 بنحو أربعة أضعاف في العراق، وحوالي ثلاثة أضعاف في مصر والأردن.

3.2.4 مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية في الدول العربية:

ويقيس النسبة المئوية للبالغين فوق سن الـ 15 عاما الذين قاموا بالاقتراض خلال سنة من المؤسسات المالية الرسمية، وتلخص نتائج مقارنة دول المنطقة العربية في الجدول التالي:

جدول رقم (07): نسبة البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية وبطاقات الائتمان لسنتي 2014 و2017. (غ.م: غير متوفر)

	البالغون		ذكور		إناث		أفقر 40%		أغنى 60%	
	2014	2017	2014	2017	2014	2017	2014	2017	2014	2017
الصومال	2.1	غ.م	2.8	غ.م	1.4	غ.م	1.5	غ.م	2.5	غ.م
السودان	4.2	غ.م	5.0	غ.م	3.4	غ.م	2.5	غ.م	5.4	غ.م
اليمن	0.6	غ.م	0.8	غ.م	0.4	غ.م	0.0	غ.م	1.0	غ.م

الإمارات	39.4	46.1	44.6	49.5	25.9	37.2	26.8	33.3	48.3	54.7
البحرين	38.7	36.3	44.5	42.9	27.9	23.5	32.1	30.1	43.2	40.5
الكويت	30.3	28.5	32.6	30.0	27.1	25.5	21.2	18.7	36.4	34.9
السعودية	17.4	21.1	24.2	28.4	7.9	9.8	12.2	17.6	21.4	23.4
ليبيا	غ.م	8.4	غ.م	12.8	غ.م	3.0	غ.م	5.7	غ.م	10.2
لبنان	20.8	22.6	28.2	27.9	14.0	17.4	15.3	16.5	24.4	26.7
الجزائر	5.8	5.0	6.8	6.6	4.8	3.3	4.2	4.6	6.9	5.2
الأردن	14.5	17.8	18.2	20.8	10.7	14.4	10.8	15.6	17.0	19.3
تونس	12.0	11.7	15.3	16.2	8.7	7.4	5.1	4.3	16.6	16.7
مصر	7.7	8.8	10.0	11.2	5.3	6.4	6.7	6.8	8.3	10.0
المغرب	غ.م	2.6	غ.م	3.8	غ.م	1.6	غ.م	1.9	غ.م	3.1
فلسطين	4.7	7.2	6.4	10.8	3.1	3.7	2.3	3.3	6.4	9.8
العراق	5.0	3.1	6.8	3.3	3.2	2.8	3.5	1.5	5.7	4.1
موريتانيا	9.1	9.2	9.9	11.3	8.4	7.2	5.5	6.7	11.5	11.0

المصدر: (اتحاد المصارف العربية، 2019، صفحة 15)

يُظهر الجدول أعلاه أن نسبة المقترضين من مؤسسة مالية رسمية أو عبر بطاقة ائتمان في الدول العربية منخفضة بشكل عام، خاصةً في اليمن 0.6% والصومال 2.1% والعراق 3.1% والسودان 4.2%، بالإضافة إلى دول المغرب العربي كالمغرب 2.6% والجزائر 5%. في المقابل، سجّلت الإمارات العربية المتحدة 46.1% والبحرين 36.3% والكويت 28.5% ولبنان 22.6% أعلى نسب اقتراض من مؤسسات مالية رسمية أو عبر بطاقات الائتمان في المنطقة العربية عام 2017 أعلى من المعدل العالمي البالغ 22.5.

4.2.4 مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية في الدول العربية:

ويقيس النسبة المئوية للبالغين فوق سن الـ 15 عاما الذين قاموا بالادخار خلال سنة في المؤسسات الرسمية، وتلخص نتائج مقارنة الدول العربية في الجدول التالي:

جدول رقم (08): نسبة الأفراد البالغين فوق سن 15 عاما الذين يدخرون أموالهم في المؤسسات المالية الرسمية في الدول العربية (%) لسنتي 2014 و2017.

الدولة	2014	2017	الدولة	2014	2017
تونس	10.3	18.3	مصر	4.1	6.2
لبنان	17.5	21.2	العراق	3.6	1.6
الكويت	25.5	26.6	فلسطين	5.1	6
البحرين	34.7	30.7	الأردن	3.8	10.1

3.7	-	السودان	18.7	32.1	الإمارات العربية
26.2	21.6	إيران	11.4	13.8	الجزائر
17.1	-	ليبيا	9.1	10.6	موريتانيا
6.3	-	المغرب	14.3	15.5	السعودية

Source : (The World Bank, 2017)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الادخار في مؤسسة مالية رسمية في الدول العربية منخفضة، خاصة في العراق 1.6%، السودان 3.7%، فلسطين 6%، مصر 6.2%، المغرب 6.3%، في المقابل سجلت البحرين 30.7%، الكويت 26.6%، إيران 26.2%، لبنان 21.2% أعلى نسب الادخار في المؤسسات المالية الرسمية عام 2017.

ويمكن إرجاع عدم إقبال الأفراد في الدول العربية إلى الادخار في المؤسسات المالية الرسمية إلى نقص الثقافة المالية من جهة، ومن جهة أخرى إلى عدم الثقة في المؤسسات المالية، وأيضا إلى العامل الديني الذي يحرم الفوائد الربوية، حيث يتجه الأفراد إلى بدائل أخرى للادخار كإيداع المدخرات لدى شخص خارج الأسرة على سبيل الأمانة، ويدخر الناس بطرق أخرى قد تشمل ببساطة ادخار النقود في المنزل (تحت البلاطة)، أو الادخار في الماشية أو المجوهرات أو العقارات، وقد يشمل أيضا استخدام الأدوات الاستثمارية التي تطرحها أسواق الأسهم، أو شراء الأوراق المالية الحكومية.

5. تحديات وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية:

1.5 التحديات المعرقلة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية:

تلعب البنوك المركزية العربية دورا رياديا في تعزيز الشمول المالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما حدا بصندوق النقد الدولي لاختيارها لوضع المبادئ الإرشادية لتطوير الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي في الدول العربية، وتوفير المساعدة الفنية لبعض البنوك المركزية العربية، إلى أنه رغم ذلك فإن معظم الأجهزة المصرفية في الدول العربية تواجه بعض التحديات في طريق التطور التي تسلكها نحو تحقيق مزيد من المساهمة في تحسين مستويات الشمول المالي، وفي هذه النقطة أشار التقرير الاقتصادي العربي لعام 2012 إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه نظم المالية للدول العربية وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المصرفية، وتكمن أبرز هذه التحديات في:

- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، والتي يتمثل أهمها في وجود نظم فعالة للاستعلام الائتماني، والإقراض المضمون، وضمان حقوق الدائنين؛
- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات؛
- غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، حيث تسجل كمنظمات غير حكومية، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة؛
- بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية لاسيما مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك، بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات (بن لخضر، 2018، صفحة 117)؛
- عدم الاستقرار الأمني في بعض بلدان الدول العربية مثل (اليمن، سوريا، العراق، ليبيا)، وهو ما ينعكس على مستويات التنمية في كافة القطاعات بهذه البلدان؛
- تحدي العامل الديني، فالمجتمعات العربية الإسلامية تبتعد عن المعاملات التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعلى الرغم من تطور صيغ التمويل الإسلامي، إلا أنها لا تزال تحتاج التسويق وابتكار منتجات مالية جديدة تلبي متطلبات المجتمع الإسلامي؛
- هيكل ملكية القطاع المصرفي، فأغلب أصول النظام المالي مملوكة للقطاع العام، وهو ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال، كما ينعكس سلبا على المنافسة في تقديم الخدمات المالية؛

- تركز البنوك والمؤسسات المالية في المدن الكبرى، وهو ما يجعلها في غير متناول سكان الأرياف والقرى خاصة في ظل انخفاض مستوى الصيرفة الالكترونية، وهم في الغالب فئات فقيرة غير مشمولة ماليا (بن قيدة و بوعافية، 2018، الصفحات 102-103)؛
- انخفاض مستوى الوعي المصرفي والتثقيف المالي للمتعاملين مع البنوك بصفة خاصة وللمواطنين بصفة عامة؛
- ضعف الكادر الوظيفي في تسويق واستخدام الخدمات المصرفية والالكترونية؛
- مشاكل تتعلق بعدم الثقة بالمؤسسات المالية القائمة في بعض البلدان العربية، بسبب ضعف النظم الكفيلة بحماية المستهلكين للخدمات المصرفية؛
- توجه غالبية القروض نحو الاستهلاك (أبو دية، 2016، صفحة 99).

2.5 الآفاق المستقبلية الرامية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية:

إن مهمة تعزيز الشمول في الدول العربية ملقاة على عاتق أجهزة وهيئات النظام النقدي والمالي، إذ تؤدي المصارف المركزية والجهات الرقابية الأخرى مثل هيئات أسواق المال دورا هاما في تعزيز الشمول المالي، وفي هذا الصدد فقد صاغت العديد من البلدان العربية استراتيجيات لتعزيز ودعم الشمول المالي في شكل وثائق عامة أعدت استنادا إلى عملية تشاورية شملت مختلف هيئات القطاع العام وزارات المالية والمصارف المركزية، وشركات خاصة، مصارف تجارية ومؤسسات مالية غير مصرفية، والمجتمع المدني، ومؤسسات التمويل المتناهي الصغر، وكثيرا ما تتولى المصارف المركزية دور الريادة في وضع استراتيجيات ومبادئ الشمول المالي. ذلك من خلال (البنك المركزي الأردني، صفحة 3):

- وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها، وتذليل العقبات من جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية إلى مستخدميها؛
- إنشاء إطار تنظيمي سليم يحقق الأهداف التكميلية للشمول المالي، والاستقرار المالي، والسلامة المالية؛
- العمل على تقنين القنوات غير الرسمية وإخضاعها لرقابة وإشراف الجهات الرقابية؛

- العمل على تشجيع إنشاء وتطوير قنوات إضافية للخدمات المالية التقليدية، باستخدام التكنولوجيات الحديثة، مع متابعة المخاطر التي قد تنشأ عنها بهدف الوصول إلى كافة أطياف المجتمع؛
- تحسين البنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية.
- تحفيز القطاع المالي على تعزيز التوعية ونشر الثقافة المالية، خاصة بين فئة الشباب والنساء؛
- تعزيز حماية المستهلك وتمكينه.

6. خاتمة:

يهتم الشمول المالي بشرائح كثيرة في المجتمع، وخصوصا الشرائح المهمشة أو التي لا تلقى منتجات مالية رسمية تناسب احتياجاتها، مثل الفقراء ومحدودي الدخل خاصة المرأة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والأطفال والشباب وغيرهم. الشمول المالي يضمن أن كل هذه الفئات تلاقي منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم وهذا يؤدى لارتفاع مستوي المعيشة، وبالتالي خفض معدلات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي للأفراد وللدولة. وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- يلعب تعزيز الشمول المالي دورا هاما في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي للدول، وذلك من خلال إدماج كافة فئات المجتمع وشرائحه بالنظام المالي الرسمي وحماية حقوقهم مالياً، وإتاحة التمويل للشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛
- أظهرت الدراسة أن 38% من البالغين حول العالم خارج الأنظمة المصرفية، وغالبيتهم موجودون في دول جنوب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- تبيّن أن 75% من الفقراء لا يتعاملون مع المصارف بسبب ارتفاع التكاليف وبُعد المسافات والمتطلبات المرهقة لفتح حساب مالي. وأن 2.5 مليار نسمة حول العالم لا يحصلون على

خدمات مالية رسمية، ولا يدخر سوى 25 % من البالغين في العالم الذين يكسبون أقل من دولارين للفرد في اليوم أموالهم في مؤسسات مالية رسمية؛

- تعتبر معدلات الشمول المالي المسجلة ضمن المؤشرات الجزئية في الدول العربية مقبولة إلى حد ما، ولكن تبقى دون المستوى المطلوب في العديد من الدول لاسيما دول المغرب العربي إذا ما قورنت بنظيراتها لدول الخليج العربي والدول ذات الدخل المرتفع؛
- اتساع الفجوة بين الذكور والإناث في مجال ملكية الحسابات المصرفية في مؤسسات مالية رسمية لصالح الذكور في جميع الدول العربية؛
- توجد عوائق وتحديات كبيرة جدا أمام تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، كغياب التثقيف المالي، وغياب المنافسة بين المؤسسات المالية لسيطرة الدولة عليها، ناهيك عن ضعف البنية التحتية للقطاعات المالية العربية.

وتبعا للنتائج المتوصل إليها توصي هذه الدراسة بما يلي:

- نشر الثقافة المالية والوعي المصرفي بين أفراد المجتمع، لأن الشمول المالي اليوم أصبح أولوية مهمة لكل بلد من حيث تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتحقيق التنمية المستدامة؛
- تفعيل الأنظمة المصرفية وتقوية البنية التحتية للقطاعات المالية العربية، والانتقال التدريجي نحو خصخصتها، لزيادة المنافسة فيما بينها وبالتالي تحسين جودة خدماتها المقدمة للزبائن؛
- إدماج كافة فئات المجتمع وشرائحه بالنظام المالي الرسمي، مع التركيز على تمكين المرأة أكثر في المعاملات المالية والمصرفية الرسمية؛
- تحسين وتسهيل الخدمات المالية والمصرفية وتذليل مختلف عقباتها، من خلال الاعتماد على التكنولوجيات المالية الحديثة الضرورية؛
- توفير الحماية القانونية اللازمة للزبون، من أجل تعزيز ثقته بالمعاملات المصرفية، وبالتالي زيادة إقباله على فتح الحسابات المالية والمصرفية، وزيادة اهتمامه أكثر بالتعاملات المالية والمصرفية الرسمية.

7. قائمة المراجع:

1.7 قائمة المراجع باللغة العربية:

1. اتحاد المصارف العربية. (22 نوفمبر, 2017). *الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي*. تاريخ الاسترداد 18 ماي, 2019، من اتحاد المصارف العربية: http://www.uabonline.org/en/research/financial/1575160415791602157516011577157516041605157516041647718/0
2. اتحاد المصارف العربية. (يناير, 2019). واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه. *مجلة اتحاد المصارف العربية* (عدد 458)، صفحة 18.
3. البنك الدولي. (18 ماي, 2018). *مكاسب الشمول المالي مكاسب من أجل عالم مستدام*. تاريخ الاسترداد 21 ماي, 2019، من https://www.albankaldawli.org/ar/news/immersive-story/2018/05/18/gains-in-financial-inclusion-gains-for-a-sustainable-world
4. البنك المركزي الأردني. (بلا تاريخ). *نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي*. تاريخ الاسترداد 20 ماي, 2019، من البنك المركزي الأردني: http://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=355
5. السعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد الثالث* (العدد الثاني)، 104-129.
6. بوابة أرقام العالمية. (11 12, 2015). *الشعب النرويجي في المركز الأول على مؤشر "المعرفة المالية"... والتونسي في المقدمة عربياً*. تاريخ الاسترداد 24 12, 2020، من بوابة أرقام العالمية: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/399946
7. رفيقة بن عيشونة. (جوان, 2018). صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي –دراسة حالة الدول العربية–. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد التاسع* (العدد الثاني)، 46-59.
8. عبد الرزاق عريف. (سبتمبر, 2018). وسائل الإعلام كآلية لتعزيز التنمية من خلال الاشتمال المالي في الدول العربية. *مجلة الإعلام والمجتمع ، المجلد الثاني* (العدد الثالث)، 84-99.
9. ماجد محمود محمد أبو دية. (2016). *دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني*. غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين.
10. محمد بن موسى. (ديسمبر, 2018). أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017. *مجلة الإستراتيجية والتنمية ، المجلد 8* (العدد 15)، 34-60.

11. مروان بن قيدة، و رشيد بوعافية. (31 مارس, 2018). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد التاسع* (العدد الأول)، 90-105.

12. مصر العربية. (11 ديسمبر, 2015). *المعرفة المالية: الشعب النرويجي الأول عالميا والتونسي عربيا*. تاريخ الاسترداد 20 ماي, 2019، من مصر العربية: http://www.masralarabia.com/

7.2 References in english :

13. Arab Monetary Fund. (s.d.). *Financial Education Initiatives in The Arab Region, A stocktaking Report*. Consulté le 12 16, 2020, sur Arab Monetary Fund: tps://www.amf.org.ae/sites/default/files/Studie_Arab.Region_190417_v5-FINAL.pdf
14. Badar, A. I., & Shaista, S. (2017, February 28). Role of banks in financial inclusion in India: Papel de los bancos en la inclusión financiera en la India. *Contaduría y Administración Vol 62*. 644-656.
15. Junaidah, A. S. (2016). *Financial Inclusion: The Role Of Financial System And Other Determinants.* Salford, United Kingdom: Salford Business School University of Salford.
16. S&P Global FinLit Survey. (2015). *Statistics*. Consulté le 1 3, 2021, sur S&P Global FinLit Survey: https://gflec.org/initiatives/sp-global-finlit-survey/
17. The World Bank. (2017). *Global Findex database 2017*. Consulté le 12 21, 2020, sur Global Findex: https://globalfindex.worldbank.org/
18. Union of Arab Banks. (2017, October). *Financial Literacy in the Arab Region: A Prerequisite for Financial Inclusion.* Consulté le 5 20, 2019, sur Union of Arab Banks: http://www.uabonline.org/en/home/downloadpdf/studyfinancialliteracyinthearabregion
19. World Bank Group. (2018). *The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and The Fintech Revolution.* World Bank Group.